

آثار الاحتباس الحراري على حقوق الإنسان
EFFECTS OF GLOBAL WARMING ON HUMAN RIGHTS

د/ بوسراج زهرة. زيدون رانية
د/ العارية بولرباح
جامعة باجي مختار عنابة. جامعة زيان عاشور الجلفة

تاريخ الاستلام: 2022/01/31..... ؛ تاريخ القبول: 2022/04/20..... ؛ تاريخ النشر: 2022/06/12....

ملخص:

تمثل التغيرات المناخية إحدى القضايا الأكثر تحدياً في العصر الحديث، حيث تتجاوز آثارها الأبعاد البيئية لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية. فقد أضحت هذه الظاهرة تهدد بشكل مباشر وغير مباشر الحقوق الأساسية للإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والسكن، والماء، والغذاء. وتتفاوت شدة هذه التأثيرات بين الدول والمجتمعات، حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً العبء الأكبر نتيجة لقدرتها المحدودة على التكيف مع التغيرات المناخية المتسارعة. وفي ظل هذا الواقع، يبرز دور القانون الدولي لحقوق الإنسان كإطار مرجعي لفهم العلاقة بين التغير المناخي وضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير التغيرات المناخية على مختلف حقوق الإنسان والجهود المبذولة لمواجهة هذه الآثار.

كلمات مفتاحية: تغيرات مناخية، حقوق الإنسان، التكيف، التخفيف.

Abstract:

Climate change is one of the most pressing challenges of the modern era, impacting not only the environment but also fundamental human rights, including life, health, housing, water, and food. Vulnerable communities bear the greatest burden due to their limited ability to adapt. In this context, international human rights law plays a vital role in understanding and addressing the link between climate change and human rights protection. Through this study, we aim to shed light on the impact of climate change on various human rights and the efforts made to confront these effects.

Keywords Climate change, human rights, adaptation, mitigation.

مقدمة

الاحتباس الحراري هو ظاهرة بيئية تحدث نتيجة لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون، الميثان وأكسيد النيتروز في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى رفع درجات حرارة كوكب الأرض. هذه الظاهرة لا تؤثر فقط على البيئة، بل تمتد آثارها لتشمل حقوق الإنسان، مما يشكل تهديدًا للسلامة والصحة العامة في مختلف أنحاء العالم.

تمثل التغيرات المناخية إحدى القضايا الأكثر تحدّيًا في العصر الحديث، حيث تتجاوز آثارها الأبعاد البيئية لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية. فقد أضحت هذه الظاهرة تهدد بشكل مباشر وغير مباشر الحقوق الأساسية للإنسان. ومع ذلك، فليس هناك وسيلة إثبات ما إذا كان بالإمكان، وإلى أي مدى، وصف هذه الآثار بأنها انتهاكات لحقوق الإنسان بالمعنى القانوني البحت.

وصف آثار تغير المناخ بأنها انتهاكات لحقوق الإنسان يثير مجموعة من التحديات المعقّدة. أولاً، تُعد العلاقة السببية بين الانبعاثات التاريخية لغازات الدفيئة في دولة معينة وأثر محدد ناجم عن تغير المناخ علاقة معقدة يصعب توضيحها، خصوصًا عند النظر في مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة على حقوق الإنسان. ثانيًا، غالبًا ما يكون الاحتزار العالمي مجرد عامل من بين عوامل متعددة تساهم في الظواهر الناتجة عن تغير المناخ، مثل الأعاصير، والتدهور البيئي، والضغط على الموارد المائية، مما يجعل من الصعب تحديد مدى مسؤولية الاحتزار العالمي عن حدث معيّن له تداعيات على حقوق الإنسان. ثالثًا، في كثير من الحالات، تكون الآثار السلبية المرتبطة بالاحتزار العالمي مجرد توقعات مستقبلية، بينما تُصنّف انتهاكات حقوق الإنسان عادةً بعد وقوع الضرر بشكل ملموس.

على الرغم من الاعتراف المتزايد بتأثيرات التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، إلا أن هناك جدلاً قانونيًا وأخلاقيًا حول مدى اعتبار هذه التأثيرات انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان. ومن هنا تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن تصنيف آثار التغيرات المناخية على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان وفقًا للإطار القانوني الدولي وما هي سبل مواجهتها؟.

تتم الاجابة على هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية:

- 1: تبعات تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان.
- 2: جهود مواجهة آثار التغيرات المناخية "الاحتباس الحراري" على حقوق الإنسان

لقد اعتادت المناقشات حول تغير المناخ أن تركز بشكل رئيسي على الجوانب العلمية والبيئية والاقتصادية. ومع تطور الفهم العلمي حول أسباب هذه الظاهرة وآثارها، واتضح تأثيراتها على البشر وظروف حياتهم، توسع نطاق النقاش تدريجيًا ليشمل الأبعاد البشرية والاجتماعية، الأمر الذي حظي باهتمام متزايد على الصعيدين المحلي والدولي. وكان هذا الاهتمام موثقًا في قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 07/23، الصادر عام 2008، والذي شدد على التأثيرات المدمرة للتغيرات المناخية على التمتع بالحقوق الأساسية، وكذلك على تهديدها الوجودي لبعض الشعوب. تبع ذلك إصدار قرارات أخرى تتعلق بتداعيات التغير المناخي على حقوق الإنسان، مثل القرار 29/15 في عام 2009، و22/18 في عام 2011، و26/27 في عام 2014، و29/15 في عام 2015، و20/35 في عام 2018، و9/33 في عام 2019. جميع هذه القرارات تؤكد على ضرورة تعزيز التضامن الدولي لمواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها على حقوق الإنسان.

إن الصلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان بما فيها بشكل عام بالأمن الإنساني واضحة اليوم أكثر من أي وقت مضى كونه يضع البنية التحتية للدول موضع اختبار، خاصة الفقيرة منها، والتي لا تملك الوسائل والدراية والقدرة على التعامل بفعالية مع تغير المناخ وآثاره، وتزيد آثار تغير المناخ أكثر في الدول التي تعاني الصراعات وانعدام الأمن وعدم المساواة في الوصول للموارد والضعف في المؤسسات ونقص التنمية، كما يتأثر أكثر الأشخاص الضعفاء والمناطق الضعيفة بيئيًا من التغير المناخي، وبالتالي الاحتباس الحراري، وذلك بما يشكل تهديد على الأمن المناخي والبيئي، وبالتالي تهديد الأمن الإنساني، والإضرار بحقوق الإنسان، وإهداره كحق لكل إنسان، وللتطرق بشكل محدد لانعكاسات التغير المناخي وبالتالي الاحتباس الحراري على حقوق الإنسان، الإضرار به، فيمكن من خلال بعض وليس كل مستويات وحدود تلك الانعكاسات والتي يمكن أن نوجزها ضمن هذه العناصر التالية:

1. 1 تبعات تأثيرات الاحتباس الحراري على حقوق الإنسان

الحق في الحياة يعد من أبسط وأهم حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي في مختلف المواثيق الدولية. يُعتبر هذا الحق أساسًا لكل الحقوق الأخرى، ويتضمن الحق في العيش بحرية وأمان دون تهديد للحياة، بما في ذلك الحماية من القتل التعسفي والظروف التي تهدد الحياة. يشمل هذا الحق جميع الأشخاص بغض النظر عن الجنس، العرق، الجنسية، أو أي صفة أخرى.

في هذا السياق، يُعد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، من أهم الوثائق التي تضمن الحق في الحياة في مادته الثالثة، حيث نصت على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". كما أكدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الأخرى، مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" لعام 1966، على هذا الحق كأساس لحماية الإنسان.

الاحتباس الحراري يهدد الحق في الحياة بطرق متعددة ومعقدة، من خلال تأثيراته العميقة على البيئة والظروف المعيشية للبشر. تتجلى هذه التهديدات في عدة جوانب رئيسية:

زيادة الكوارث الطبيعية: يؤدي الاحتباس الحراري إلى زيادة تكرار وشدة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الأعاصير، الجفاف، والعواصف الشديدة. هذه الأحداث تهدد الحياة البشرية بشكل مباشر، حيث تسبب الموت والدمار في المناطق المتأثرة، مما يعرض ملايين الأشخاص للخطر.

ارتفاع مستويات البحر: نتيجة لذوبان الأنهار الجليدية والقطب الشمالي، يرتفع مستوى البحر بشكل تدريجي، مما يهدد المجتمعات الساحلية بالغمر، ويؤدي إلى النزوح القسري لسكانها. في بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى فقدان الأماكن السكنية والموارد الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، مما يشكل تهديداً مباشراً على الحياة.

تدهور الصحة العامة: التغيرات المناخية تؤدي إلى تفشي الأمراض المنقولة عبر المياه والهواء، مثل الأمراض التنفسية والملايريا، مما يزيد من معدل الوفيات ويؤثر على الحق في الحياة. كما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى موجات حر شديدة، والتي يمكن أن تسبب وفاة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر مثل الأطفال وكبار السن.

ندرة الموارد الأساسية: تغير المناخ يؤثر على توفر الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء. فالجفاف الشديد يؤثر على الإنتاج الزراعي ويزيد من صعوبة الحصول على مياه شرب نظيفة، مما يشكل تهديداً مباشراً للحياة من خلال المجاعة أو نقص المياه.

الاحتباس الحراري، بما يسببه من كوارث بيئية وصحية وموارد محدودة، يهدد الحق في الحياة على الصعيدين الفردي والجماعي. وعلى سبيل المثال تقول الاحصائيات بأن كوارث المناخ مست 262 مليون شخص سنوياً خلال الفترة مابين عامي 2000 و 2004، ويعيش أكثر من 97 في المائة منهم في بلدان نامية¹. كما أن 250000 شخص فقدوا حياتهم بسبب الأعاصير المدارية خلال الفترة ما بين عامي 1980 و 2000².

وأكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ما يقرب من 7 ملايين شخص حول العالم سيفقدون حياتهم كل عام بسبب تلوث الهواء، منهم حوالي 4 ملايين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

كما ترتبط حماية الحق في الحياة من آثار التغيرات المناخية بإجراءات حماية حقوق أخرى، مثل تلك المتصلة بالغذاء والصحة والسكن، وبخصوص الكوارث الطبيعية المقترنة بالطقس يتجلى هذا الترابط الوثيق بين الحقوق في المبادئ التوجيهية العملية المتعلقة بحقوق الإنسان والكوارث الطبيعية التي وصفتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات⁽³⁾.

ثانياً- الحق في الغذاء والماء

يعد الحق في الغذاء والماء من الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية. يعكس هذا الحق حق الإنسان في الوصول إلى ما يكفي من الغذاء والماء الضروريين للبقاء على قيد الحياة والتمتع بحياة صحية وكريمة.

جاء النص الحق في الغذاء الكافي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11)، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل ضمني في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁴.

¹ United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2007/2008, *Fighting climate*

² IPCC AR4 Working Group I (WGI) Report, p3

⁽³⁾ شريط نزيهة، دور المنظمات الدولية في مواجهة تحديات آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2019، ص ص 38-39.

⁴ أنظر: - المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة (24) من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة

المواد (25)-(28) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة (5) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

ويعتبر الحق في الماء جزءاً لا يتجزأ من الحق في الحياة والصحة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 قراراً يقر بحق الإنسان في الحصول على مياه شرب نظيفة وآمنة. هذا الحق يُعتبر جزءاً من التزام الدول بضمان عدم انقطاع المياه الصالحة للشرب عن السكان، حيث يشمل الحق في توفير المياه بشكل كافٍ وآمن للاستخدام اليومي.

التغيرات المناخية المرتبطة بالاحتباس الحراري تهدد بشدة الحق في الغذاء والماء. من خلال التأثير على الزراعة، وتوافر المياه العذبة، وجودة البيئة، يتعرض الأمن الغذائي والمائي للخطر، مما يعرض ملايين البشر في العديد من المناطق لضغوط حياتية حادة.

و للتغيرات المناخية آثار واضحة على توفر الماء، فقد تسببت التي في فقدان الكتل الجليدية، مما أدى إلى التأثير سلبا على ما يزيد عن سدس سكان العالم. كما أنه لن يتمكن قرابة 1.1 مليار نسمة من الوصول للماء الشروب.⁵

ثالثاً- الحق في الصحة

الحق في الصحة يُعد من الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية، ويشمل هذا الحق ضمان الوصول إلى مستوى معيشي ملائم للصحة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية، والعلاج، والبيئة الصحية.

ورد النص عليه في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25)، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 12).

يؤثر الاحتباس الحراري بشكل كبير على الحق في الصحة بعدة طرق من خلال تأثيراته على البيئة، الصحة العامة، والموارد الطبيعية التي تعد أساسية للحفاظ على صحة الأفراد. ومن أبرز هذه التأثيرات:

-زيادة الأمراض المرتبطة بالمناخ:

الأمراض التنفسية: تؤدي زيادة درجات الحرارة إلى تفاقم المشاكل التنفسية، مثل الربو وأمراض الجهاز التنفسي العلوي والسفلي، وذلك نتيجة لزيادة التلوث الهوائي وانتشار العواصف الرملية أو الغبار.

الأمراض المعدية: الاحتباس الحراري يسهم في توسيع نطاق انتشار الأمراض المعدية مثل الملاريا وحمى الضنك، حيث تساهم درجات الحرارة المرتفعة في زيادة تكاثر الحشرات الناقلة لهذه الأمراض، مثل البعوض.

الضغوط الحرارية: تعرّض الأفراد لدرجات حرارة شديدة لفترات طويلة قد يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالإجهاد الحراري، والذي قد يسبب مضاعفات صحية خطيرة، بما في ذلك الوفيات، خاصة بين الأطفال وكبار السن.

-تأثيرات الفيضانات والجفاف على الصحة العامة:

الفيضانات: يمكن أن تتسبب الفيضانات الناتجة عن هطول الأمطار الغزيرة في تدمير البنية التحتية الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، فضلاً عن نشر الأمراض المنقولة عبر المياه، مثل الكوليرا والتيفوئيد.

الجفاف ونقص المياه: الجفاف الناتج عن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى نقص المياه العذبة، مما يجعل من الصعب الحصول على المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية. هذا يساهم في انتشار الأمراض المعوية التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة.

-التأثيرات النفسية:

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2006

القلق والاكتئاب: الأفراد الذين يعانون من فقدان المنازل بسبب الكوارث الطبيعية أو الذين يتعرضون لمخاطر متزايدة من التغيرات المناخية قد يعانون من اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب. هذه الاضطرابات تؤثر على الصحة العامة وقد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصحية للأفراد.

- الندرة الغذائية وتأثيرها على الصحة:

نقص الغذاء: بسبب التغيرات المناخية، تتأثر الزراعة وتنتج المحاصيل بشكل أقل مما يؤدي إلى نقص الغذاء، خاصة في المناطق الفقيرة. نقص الغذاء يهدد التغذية السليمة، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية مثل فقر الدم ونقص الفيتامينات.

الاحتباس الحراري يشكل تهديدًا كبيرًا للحق في الصحة، من خلال زيادة الأمراض المرتبطة بالتغيرات المناخية، تدهور الوصول إلى الرعاية الصحية، وتفاقم الظروف البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة الأفراد.

1. 2 تأثير بعض الفئات بالاحتباس الحراري

الاحتباس الحراري يؤثر على جميع الأفراد في المجتمع بشكل أو بآخر، لكن بعض الفئات تكون أكثر عرضة لتأثيراته بسبب عوامل مختلفة مثل العمر، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والموقع الجغرافي .

أولاً-آثار الاحتباس الحراري على النساء .

النساء هن من أكثر الفئات تعرضًا لتأثيرات التغيرات المناخية بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تؤثر هذه التغيرات بشكل غير متساوٍ على النساء مقارنة بالرجال، مما يفاقم من أعبائهن ويعرضهن لمخاطر أكبر. فيما يلي بعض الجوانب التي تبرز تأثير التغيرات المناخية على النساء

- **زيادة أعباء العمل:** في العديد من المجتمعات النامية، تعتبر النساء المسؤولات الرئيسيات عن تلبية احتياجات الأسرة من الغذاء والماء. مع تفاقم تأثيرات التغير المناخي، مثل الجفاف أو الفيضانات، تصبح هذه المهام أكثر صعوبة.

على سبيل المثال، في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، حيث تزايد الجفاف نتيجة للتغير المناخي، أصبحت النساء يمضين ساعات أطول في البحث عن المياه والطعام. في بعض المناطق في إثيوبيا وكينيا، يتعين على النساء السفر لمسافات أطول للحصول على المياه الصالحة للشرب بسبب ندرة الموارد المائية. هذا التأثير يتسبب في تقليل الوقت المتاح للنساء للتعليم أو العمل المدفوع الأجر.

- **التعرض للعنف:** في حالات النزوح بسبب الكوارث المناخية، مثل الفيضانات أو الأعاصير، تصبح النساء عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. في هذه الظروف، غالبًا ما تُفاقم الظروف المعيشية القاسية من تهديدات العنف الجنسي والاغتصاب.

ومن بين حالات كثيرة نذكر الفلبين، بعد إعصار "هايان" في عام 2013، تم الإبلاغ عن زيادة كبيرة في حالات العنف الجنسي ضد النساء في مخيمات الإيواء. مع تدمير المنازل وعدم توفر الأمان، تصبح النساء والفتيات عرضة للاستغلال والعنف.

ثانياً-آثار الاحتباس الحراري على الأطفال.

تقولون إنكم تحبون أبناءكم أكثر من أي شيء آخر،

ومع ذلك تسرقون مستقبلهم أمام أعينهم جهاراً نهاراً.

غريتا ثانبيرغ، ناشطة في شؤون المناخ ومؤسسة الإضراب المدرسي من أجل المناخ

تؤثر الآثار المترتبة على تغير المناخ على حقوق الطفل بشكل خطير، حيث بينت الدراسات مدى زيادة تغير المناخ لحالات الجفاف والفيضانات والأعاصير، والتي سوف تؤدي بدورها إلى زيادة نقشي الأمراض وسوء التغذية وتدمير المساكن الطبيعية، وهذا سيؤثر على مجموعة كاملة من حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، والصحة (المادة 24) والحق في التمتع بمستوى معيشي لائق (المادة 27)، يتحمل الأطفال في البلدان النامية وطأة تغير المناخ، وهو العبء الذي سيزداد مع مرور الوقت⁶. يتزايد عدد الأطفال الذين هم بلا مأوى والذين يحرمون من التعليم والرعاية الصحية، وغالبا ما يتسبب التغير المناخي لهم بصدمة عاطفية عميقة، وسيعاني هؤلاء الأطفال من أمراض متعلقة بالازدهار (مثل أمراض الأوعية القلبية والسمنة والسرطان)، بالإضافة إلى الأمراض المتعلقة بالتغير المناخي مثل التي يسببها التلوث الهوائي والأمراض التي تسببها الظواهر الجوية الشديدة ومن الفيروسات التي تنتقل عن طريق الماء والغذاء.

الأطفال بطبيعتهم ضعفاء نفسيا وجسديا، ولهم حقوق طفولة كالحق في اللعب والحق والتعليم والحق في الحماية، وتغير المناخ يهدد هذه الحقوق خاصة في الدول النامية، فمثلا في بنغلادش حقوق الطفل قوضت بسبب الكوارث الناتجة عن تغير المناخ، فالطفل مهدد بالموت ويحرم بسببها من حقه في الصحة والتعليم واللعب ومجبر على اللجوء والنزوح من موطنهم الأصلي⁷.

تؤثر الاستجابة الفورية للتغير المناخي تأثيرا عميقا على نوعية الحياة لأطفال الأجيال القادمة، ولهذا يجب أن يكون مفهوم "العدالة بين الأجيال" (بمعنى أن تكون حقوق الأجيال متكافئة) هو جوهر نقاش تغير المناخ. وعلى الرغم من أن مفاهيم "العدالة المناخية" كانت هي جوهر النقاشات الدولية ومقترحات السياسة، إلا أنها لم تتضمن تدابير لتحقيق العدالة بين الأجيال.

ثالثا- الشعوب الأصلية.

يجب أن تكون الشعوب الأصلية جزءا من حل مشكلة تغير المناخ ...
وإن القيمة المهمة للمعارف (التقليدية) لا يمكن -بل يجب عدم-
الاستهانة بها. و (لشعوب الأصلية) دور أساسي أيضا في إيجاد حلول
اليوم والغد...

باتريشيا إسبينوزا، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

يبلغ عدد السكان الأصليين في الكرة الرضية حوالي 370 مليون نسمة موزعون على 90 دولة: بنسبة تقل عن 5 % من مجموع ساكني الأرض. ولكنه يمثل نسبة 15 % من أفقر السكان⁸.

السكان الأصليون في مختلف أنحاء العالم هم من بين الفئات الأكثر تأثرا بتغيرات المناخ بسبب ارتباطهم الوثيق بالأراضي الطبيعية والموارد التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية. هذا التأثير يشمل تدهور البيئة التي يعيشون فيها، مما يهدد أسلوب حياتهم وثقافتهم. وفيما يلي توضيح حول تأثير التغيرات المناخية على السكان الأصليين:

⁶ قمة باريس بشأن المناخ - الدورة الحادية والعشرون مقال منشور على الموقع: <https://archive.crin.org/ar/crin.org/ar/node/42289.html>، تاريخ النشر: 2015/12/30، تاريخ الإطلاع: 2020/09/15.

⁷ زكية بلهول، مرجع سابق، ص 116.

⁸ -أخبار الأمم المتحدة: الشعوب الأصلية 5 % من سكان العالم و 15 % من فقرائه، 09 أوت 2018، على الموقع www.un.org، تاريخ الإطلاع: 2020/09/15.

-أثر التغيرات المناخية على الزراعة والموارد الطبيعية: يعتمد العديد من المجتمعات الأصلية على الزراعة التقليدية وصيد الأسماك وجمع الثمار كمصادر رئيسية للعيش. تتسبب التغيرات المناخية مثل الجفاف، والتصحر، والفيضانات، في تقليل الموارد الطبيعية المتاحة لهم، مما يعرضهم لمخاطر الفقر والجوع.

في غرينلاند، يواجه السكان الأصليون مثل الإنويت تحديات كبيرة بسبب ذوبان الجليد الذي يعطل صيد الفقمه، وهو جزء أساسي من ثقافتهم وسبل معيشتهم. تقلص الجليد البحري يؤثر على قدرة الصيادين على الوصول إلى مناطق الصيد، مما يزيد من صعوبة تأمين الغذاء.

-تأثيرات التغيرات المناخية على الحياة البرية: التغيرات في درجات الحرارة والأنماط المناخية تؤثر بشكل مباشر على مواطن الحيوانات التي يعتمد عليها السكان الأصليون في الصيد، مثل الحيوانات البرية والأسماك. هذا يؤثر بشكل غير مباشر على الأمن الغذائي وسبل العيش.

-تأثيرات ارتفاع مستوى البحر: العديد من المجتمعات الأصلية تعيش في مناطق ساحلية منخفضة أو جزر، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى البحر. هذا يهدد بفقدان الأراضي التي استقروا فيها لآلاف السنين ويجبرهم على النزوح.

في جزر توكيلاو وكيريباتي في المحيط الهادئ، يعاني السكان الأصليون من ارتفاع مستوى البحر، مما يؤدي إلى غمر الأراضي الساحلية وتهديد منازلهم ومصادر رزقهم. هذه المجتمعات تجد نفسها مضطرة للنزوح بحثاً عن مناطق أكثر أماناً، وهو ما يؤثر على هويتهم الثقافية وأسلوب حياتهم التقليدي.

-تأثيرات التغيرات المناخية على الحياة البرية: التغيرات في درجات الحرارة والأنماط المناخية تؤثر بشكل مباشر على مواطن الحيوانات التي يعتمد عليها السكان الأصليون في الصيد، مثل الحيوانات البرية والأسماك. هذا يؤثر بشكل غير مباشر على الأمن الغذائي وسبل العيش.

في كندا، يعاني السكان الأصليون في منطقة القطب الشمالي من تغيرات في مواسم الصيد التي يعتمدون عليها. ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تأخير فترات تجميد البحيرات والأنهار، مما يعطل صيد الأسماك. كما أن التغيرات في المناخ تؤدي إلى نقص في بعض الأنواع الحيوانية مثل الدببة القطبية التي تعتبر جزءاً من ثقافتهم ومصادر رزقهم.

ينص اتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية على أن تحترم التدابير المتخذة للتصدي لتغير المناخ الالتزامات الخاصة بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتنهض بها وترعاها.

2. جهود مواجهة آثار التغيرات المناخية "الاحتباس الحراري" على حقوق الإنسان.

لو كان المناخ مصرفاً لثم إنقاذه

هوغو شافيز

لقد بدأت حماية المناخ من التغيرات المناخية والاحتباس الحراري على الصعيد الدولي من خلال المنظمات الدولية، وذلك بالتحديد في عام 1988، عندما قام برنامج الأمم المتحدة المختص بالبيئة "UNEP" وبالتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية "WMO" والتي فوضها العالم وأناط بها دراسة ظاهرة تغير المناخ "IPCC" والتي فوضها العالم وأناط بها

دراسة ظاهرة تغير المناخ، وتوضيح أي جانب من جوانب عدم اليقين العلمي الذي تتصف به، ولتوضيح ذلك أكثر يمكن عرضه ضمن المطالب التالية:

في إطار دراستنا حول آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان فإن العدالة المناخي تمثل من أهم الأسس التي يجب الإعتماد عليها لتشخيص بشكل أوضح لآثار التغير المناخي "الإحتباس الحراري" على حقوق الإنسان، حيث أن العدالة المناخية تشكل اليوم أفضل مقترح لتوزيع أعباء وفوائد تغير المناخ، وهي ما تنعكس بشكل مباشر على حقوق الإنسان، وبذلك فمن خلال هذا المبحث سنتعرض لدراسة تلك العلاقة وتوضيح مفاهيم العدالة المناخية وذلك من خلال المطالب التالية:

2. 1 العدالة المناخية إطار جديد لحماية حقوق الإنسان.

قبل التطرق لتعريف العدالة المناخية، يمكن لنا عرض لتاريخ تطور وظهور هذا المصطلح حيث قد تمت الإشارة إليه لأول مرة سنة 1999م في تقرير بعنوان "Greenhouse Gangsters vs Climate Justice" من طرف "San Francisco-Based, Corporate Watch Group"، حيث كان هدفه دراسة الصناعة البترولية والتباين في النفوذ السياسي، ولكن كان له الفضل في بروز مقترح متعدد الأوجه للعدالة المناخية، وبعدها أعيدت الإشارة للعدالة المناخية للمرة الثانية سنة 2000، في مؤتمر Held في هولندا، ثم ظهر هذا المفهوم للمرة الثالثة في الجزيرة الاندونيسية مدينة بالي سنة 2002، أين تم وضع مبادئ "Bali" للعدالة المناخية في 29 أوت 2002، كما أنها تهدف إلى البدء في بناء حركة عالمية لجميع الشعوب من أجل العدالة المناخية انطلاقاً من العدالة الاجتماعية والبيئية.

تؤثر التغيرات المناخية سلباً على كل الدول و لكن بدرجة أكبر على الدول الفقيرة التي لم تتسبب أصلاً في هذه المشكلة بسبب فقرها وعدم تحقيقها للتنمية الصناعية، وليس عدلاً أن يتحمل الكل تبعات هذه الظاهرة. فالدول الصناعية هي المسؤولة تاريخياً عن حدوث هذه الظاهرة وتحمل معظم المسؤولية عن الانبعاثات، في حين تتعرض الدول الفقيرة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض مقابل عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي تساعدها على التكيف مع آثار التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة اعمالاً لمبدأ مسؤوليات الدول المشتركة والمتباينة الذي تبنته العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية.

العدالة المناخية هي مفهوم يشير إلى تحقيق الإنصاف في توزيع آثار التغير المناخي ومعالجة أسبابه، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات الضعيفة والأشخاص الأكثر عرضة للخطر. هذا المفهوم يربط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة، ويؤكد على ضرورة معالجة التفاوتات في القدرة على التكيف مع التغير المناخي والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقد ورد التطرق للتغيرات المناخية في العديد من الوثائق الدولية

-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: (UNFCCC) من خلال هذه الاتفاقية، تم التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، الذي يقر بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر في مكافحة التغير المناخي، نظراً لتاريخها الطويل في انبعاث الغازات الدفيئة مقارنة بالدول النامية. هذه الفكرة تعد من أسس العدالة المناخية، حيث يتم التأكيد على أن الدول الغنية يجب أن تقدم تمويلاً وتقنيات إلى الدول الفقيرة للمساعدة في التكيف مع التغير المناخي والحد من آثاره.

-بروتوكول كيوتو: يُعتبر هذا البروتوكول جزءًا من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهو يعزز العدالة المناخية من خلال تحديد التزامات تقليص الانبعاثات للدول المتقدمة، بينما يُشجع الدول النامية على تنفيذ استراتيجيات التكيف بشكل تدريجي وبمساعدة من الدول المتقدمة.

-اتفاق باريس (2015): (يشدد على مبدأ العدالة المناخية من خلال تعزيز الالتزامات التي تتوافق مع قدرات الدول المختلفة. يقر الاتفاق بأن الدول النامية، التي لم تساهم بشكل كبير في التغير المناخي، تواجه تحديات أكبر في التكيف مع آثاره، ولذلك يجب أن تُدعم ماليًا وتقنيًا من الدول المتقدمة لمساعدتها في تقليل الانبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية.

-إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007): (يبرز هذا الإعلان العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والبيئة، ويعترف بحق الشعوب الأصلية في التمتع بحياة كريمة في بيئات صحية. تعد هذه المبادئ جزءًا من العدالة المناخية، حيث يضمن ذلك حماية المجتمعات الضعيفة التي تعيش في بيئات مهددة من التغيرات المناخية.

قضية "Urgenda" في هولندا (2015): (في هذه القضية الشهيرة، قضت المحكمة الهولندية لصالح منظمة "Urgenda" التي طالبت الحكومة الهولندية بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول 2020 مقارنة بمستويات 1990، باعتبار أن الحكومة تتجاهل مسؤولياتها القانونية في حماية حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والصحة، والتي تهددها التغيرات المناخية.

قضية: "Juliana v. United States" (2015) في الولايات المتحدة، رفعت مجموعة من الشبان دعوى قضائية ضد الحكومة الاتحادية بسبب فشلها في معالجة التغير المناخي. اعتبرت المحكمة أن التغير المناخي يشكل تهديدًا لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة، وأدى ذلك إلى التأكيد على دور العدالة المناخية في حماية الأجيال القادمة.

قانون حماية البيئة في الهند: في الهند، تزايدت القضايا المتعلقة بالعدالة المناخية في ضوء التحديات البيئية الكبيرة التي تواجهها البلاد، مثل الفيضانات والجفاف. في عام 2017، أصدرت المحكمة العليا في الهند حكمًا بأن التلوث والاحتباس الحراري يشكلان تهديدًا للحق في الحياة، وهو ما يعزز العدالة المناخية من خلال تعزيز الجهود القانونية لمكافحة التغير المناخي وحماية بيئة الإنسان.

-مبادئ العدالة المناخية في القانون الدولي

المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة: هذا المبدأ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يحدد أن الدول المتقدمة، التي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن الانبعاثات التي تسببت في تغير المناخ، يجب أن تتحمل التزامات أكبر في تقليل الانبعاثات وتقديم الدعم للدول النامية.

الإنصاف بين الأجيال: العدالة المناخية لا تقتصر فقط على الأفراد الحاليين، بل تشمل الأجيال القادمة. التغيرات المناخية تهدد المستقبل، ولهذا يتم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير لحماية الأجيال القادمة من آثار التغير المناخي.

الحق في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار: يعد ضمان حق الأفراد، والمجتمعات، والشعوب في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في عملية صنع القرارات جزءًا أساسيًا من العدالة المناخية. يُعتبر تمكين المجتمعات، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الشعوب الأصلية، أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق العدالة المناخية.

2.2 استراتيجيات مواجهة آثار التغيرات المناخية.

تُعد استراتيجيات التكيف والتخفيف جزءاً أساسياً من الجهود العالمية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية. بينما يركز التكيف على التكيف مع التأثيرات الحالية والمستقبلية للتغيرات المناخية، فإن التخفيف يتعامل مع الحد من مسببات التغير المناخي، خاصة الانبعاثات الغازية الدفينة. يتطلب معالجة هذه التحديات نهجاً متعدد الأبعاد يشمل سياسات وإجراءات عالمية ووطنية ومحلية. فيما يلي شرح لاستراتيجيات التكيف والتخفيف وأطرها السياسية العالمية:

أولاً: التخفيف من آثار تغير المناخ.

تعتبر عملية التخفيف إجراء ضرورياً لمكافحة تغير المناخ، ويشير مصطلح التخفيف إلى الجهود المبذولة من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز هذه الغازات، من خلال تغيرات في إدارة الأراضي مثل التشجير أو احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في التكوينات الجيولوجية العميقة. تتضمن السياسات والإجراءات المطلوبة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة تحسين كفاءة الطاقة وتقليل استهلاكها لكل وحدة من الناتج الإقتصادي، والتحول إلى أنواع من الوقود خالية من الكربون أو قليلة الكربون مثل التحول من النفط إلى الغاز الطبيعي واستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.⁹ وثمة طريقة أخرى لتخفيض آثار تغير المناخ تتضمن تشجيع "بالوعات الكربون"، أي مواطن التخزين التي تمتص ثاني أكسيد الكربون، من قبيل الغابات أو المستنقعات.

وقد ورد التخفيف في العديد من الوثائق الدولية:

- **اتفاقية باريس:** تضع اتفاقية باريس أهدافاً عالمية لتقليل الانبعاثات، حيث تهدف الدول إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة، مع السعي للحد من الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية. كما يتم تشجيع الدول على تقديم مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) والتي تحدد التزاماتها الوطنية في مجال التخفيف.

- **البروتوكولات الدولية والاتفاقات:** مثل بروتوكول كيوتو (1997) الذي حدد التزامات تقليل الانبعاثات للدول المتقدمة، واتفاق باريس الذي يتضمن التزامات لجميع الدول (متقدمة ونامية) من خلال تحديد أهداف طموحة للتخفيف.

- **آلية التنمية النظيفة (CDM):** تم تطوير هذه الآلية بموجب بروتوكول كيوتو وتشجع المشاريع التي تعمل على تقليل الانبعاثات في الدول النامية مقابل منح الدول المتقدمة "أرصدة انبعاثات" لتلبية التزاماتها.

اعتبر رئيس مجموعة البنك الدولي "جيم يونغ كيم" أن هناك خمس وسائل للحد من أسباب تغير المناخ هي¹⁰:

- إنهاء دعم الوقود الأحفوري: ف دعم الوقود الأحفوري إشارة تشجع على التبذير وتثبيط للنمو المنخفض للانبعاثات الكربونية.

- تسعير الكربون: إن فرض ضرائب على الكربون من شأنه خلق حد للسلوكيات المتسببة في التلوث والاستثمار في خيارات الطاقة النظيفة. ويؤدي فرض هذه الضرائب إلى تخفيض استهلاك الوقود، وتضرر دول منظمة أوبك بحدود (14-23) مليار دولار سنوياً¹¹. أما الدول الصناعية فتستفيد من هذه الضرائب لما تضيفه من عائدات إلى موازنتها.

- زيادة كفاءة استخدام الطاقة المتجددة

⁹ - عبد الجليل إبراهيم، جهود التخفيف من تغير المناخ في العالم العربي، التقرير الثاني "أثر تغير المناخ على البلدان العربية"، المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد"، المنامة، 2009، ص 14.

¹⁰ مريم وافي، إدماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2017-2018، ص 224.

¹¹ - حسين عبد الله، آثار البيئة على عوائد النفط العربي، مجلة وجهات نظر، العدد 28، 2001، ص 51.

-تطبيق ممارسات الزراعة المراعية للمناخ والتوسع في الغابات.

وأضاف قائلاً أنه "حتى لو نجحنا في ذلك كله فإننا سنشهد مع ذلك تغيرات مناخية لذا على العالم أن يتكيف مع هذا الوضع مع مواصلة العمل على خفض الانبعاثات"¹².

أمثلة على استراتيجيات التخفيف:

الطاقة المتجددة: التحول إلى الطاقة الشمسية والطاقة الريحية هو أحد أوسع استراتيجيات التخفيف المستخدمة. على سبيل المثال، تعتمد ألمانيا بشكل كبير على الطاقة المتجددة في سياستها للطاقة من خلال مشروعات "التحول الأخضر" التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

إعادة التشجير: تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة وإعادة تشجير الغابات يعمل على امتصاص الكربون من الغلاف الجوي. برامج مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تساعد في استعادة الغابات المتدهورة في جنوب شرق آسيا وأجزاء من أفريقيا.

تقنيات النقل النظيف: استخدام وسائل النقل النظيفة مثل السيارات الكهربائية والدراجات الهوائية للحد من الانبعاثات الناتجة عن النقل البري. في النرويج، على سبيل المثال، تمثل السيارات الكهربائية أكثر من نصف السيارات المباعة في البلاد.

ثانياً - التكيف مع آثار تغير المناخ

التكيف هو "قدرة النظام الاجتماعي أو البيئي على امتصاص الاضطرابات مع الحفاظ على نفس بنيته الأساسية وطرق أدائه بالإضافة إلى حفظه على قدرته الذاتية في التنظيم والتكيف مع أي ضغط أو تغيير"¹³. التكيف لا يعني هنا المقاومة للحفاظ على وضعية معينة تحت تأثير التغيرات المناخية. فالتأقلم بالنسبة للأنظمة الاجتماعية المتداخلة والمعقدة هو العمل على تحول المجتمعات والاقتصاد إلى وضع أفضل في ظل نظام مناخي متقلب.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: (UNFCCC) تحت هذه الاتفاقية، تم تحديد الإطار الوطني للتكيف الذي يهدف إلى مساعدة الدول في تحديد الآثار المحتملة للتغير المناخي ووضع استراتيجيات للتكيف معها. يطلب الاتفاق من الدول تطوير استراتيجيات التكيف الوطنية ومتابعة تنفيذها.

إطار عمل باريس (2015): (الاتفاق الدولي الذي يعتمد على المرونة في مواجهة التغيرات المناخية من خلال تشجيع الدول على وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية وزيادة قدرة المجتمعات على التأقلم مع آثار التغير المناخي).

الصندوق الأخضر للمناخ: (Green Climate Fund) يساعد الدول النامية في التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تمويل مشاريع التكيف وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر المناخية.

تتعاون الدول على الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتطوير وإعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية والزراعة، ولحماية وإنعاش المناطق، لا سيما في أفريقيا.

¹² مريم وافي، مرجع سابق، ص 225.

¹³ GIEC, 2008. IPCC Fourth Assessment Report: Climate Change 2007

ينطوي التكيف على عملية تعديل مستدامة ودائمة للظروف المناخية استجابة للواقع البيئي المتغير والجديد، على الرغم من أنه لطالما تكيفت البشرية مع محيطها، إلا أن التكيف الاستباقي المخطط لم يظهر سوى مؤخرًا استجابة لتأثيرات تغير المناخ بشري المنشأ في العالم، لقد اعترف صانعو السياسات بأن العالم يواجه خطر فوري وحقيقي، وأن التكيف مع التغير أمر ضروري، لقد تم تحديد التكيف كاستجابة ملائمة، إذ أنه يرتبط بدعم عمليات الإنماء ومن شأنه تسهيل استمرارية وتحسين سبل العيش القائمة¹⁴.

إن تأثير تغير المناخ سيشمل كافة أوجه المجتمع والبيئة والاقتصاد، مما يعني أنه يتعين تكييف السلوكات وسبل العيش والبنى التحتية والقوانين والسياسات والمؤسسات، استجابة للظواهر المناخية السابقة أو المرتقبة. أمثلة على استراتيجيات التكيف:

إدارة المياه: في المناطق التي تعاني من نقص المياه بسبب الجفاف، مثل **أفريقيا جنوب الصحراء**، يتم استخدام تقنيات الري الحديثة والممارسات الزراعية المستدامة لتحسين كفاءة استخدام المياه.

تحسين البنية التحتية: في المدن الساحلية المهددة بالفيضانات مثل **بانكوك** و**مانيل**، يتم بناء حواجز ومنشآت لصد مياه البحر والفيضانات المتزايدة.

الزراعة المقاومة للتغير المناخي: في **الهند** و**إثيوبيا**، يتم تكييف المحاصيل لتكون أكثر مقاومة للجفاف والحرارة المرتفعة من خلال تطوير أصناف جديدة من المحاصيل وطرق زراعة مستدامة.

2. 3- سبل التكامل بين التكيف والتخفيف

التكامل بين التكيف والتخفيف هو مفهوم مهم في مواجهة التغيرات المناخية، حيث يشير إلى العمل على الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية في الوقت الذي يتم فيه تقليل الأسباب الجذرية لهذه التغيرات. يُعتبر التكامل بين استراتيجيات التكيف والتخفيف ضرورة ملحة لتحقيق نتائج مستدامة في التصدي لأزمة المناخ. فيما يلي شرح لسبل التكامل بين هذين النهجين:

أ. الدمج بين السياسات والبرامج:

يُعد الجمع بين استراتيجيات التكيف والتخفيف في السياسات والمخططات الوطنية والدولية أساسيًا لتقليل التأثيرات المناخية وتعزيز القدرة على التكيف. من خلال تطوير سياسات متكاملة، يمكن تحقيق الفوائد التي تُعزز من قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية، وفي نفس الوقت تُسهم في تقليل مسببات هذه التغيرات.

مثال: في بعض الدول مثل **كندا** و**ألمانيا**، يتم دمج استراتيجيات التكيف مع سياسات الطاقة المتجددة، مثل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تساعد هذه المشاريع في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (التخفيف)، وفي الوقت نفسه توفر طاقة نظيفة تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع المحلي من خلال تحسين التكيف مع تغيرات المناخ مثل الارتفاعات المفاجئة في درجات الحرارة.

ب. تقنيات الزراعة المستدامة:

الزراعة المستدامة هي إحدى المجالات التي تظهر فيها علاقة وثيقة بين التكيف والتخفيف. من خلال تطوير تقنيات زراعية تحسن من قدرة الأراضي الزراعية على التكيف مع الجفاف والظروف المناخية المتغيرة (مثل الزراعة

¹⁴ مريم وافي، مرجع سابق، ص 230.

المقاومة للجفاف)، يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن الزراعة التقليدية (مثل استخدام الأسمدة الكيماوية التي تُنتج أكاسيد النيتروز).

مثال: الزراعة الذكية مناخياً هي استراتيجية تستخدم تقنيات زراعية مستدامة مثل الري بالتنقيط وتحسين المحاصيل لتكون أكثر مقاومة لتغيرات المناخ، بينما تساعد هذه الاستراتيجيات في تقليل الانبعاثات الكربونية من خلال استخدام تقنيات منخفضة الكربون.

ج. إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام:

يمكن أن تساعد إدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه في تقليل تأثيرات التغير المناخي من خلال توفير بيئات مرنة يمكنها التكيف مع التغيرات، وفي الوقت نفسه تقليل الانبعاثات الناتجة عن تدمير هذه الموارد.

مثال: إعادة التشجير يعد خطوة فعالة للتكامل بين التكيف والتخفيف. في حين أن الغابات تعمل على امتصاص الكربون من الغلاف الجوي (التخفيف)، فإنها أيضاً تحمي التربة وتحد من الفيضانات والجفاف، مما يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع آثار التغير المناخي.

د. التحول إلى طاقة نظيفة وفعالة:

التحول إلى الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لا يساهم فقط في تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري (التخفيف)، ولكنه يساهم أيضاً في التكيف مع آثار التغير المناخي، خاصة في المناطق التي تعاني من مشاكل في الحصول على الطاقة بسبب انقطاع الكهرباء نتيجة للأحداث المناخية مثل الفيضانات أو العواصف.

مثال: في جزيرة تاهيتي في بولينيزيا الفرنسية، قامت السلطات المحلية بتركيب أنظمة للطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للمجتمعات المحلية في ظل التأثيرات المتزايدة للتغير المناخي مثل الأعاصير، وذلك يساهم في التكيف مع هذه التغيرات.

هـ. البنية التحتية الخضراء والذكية:

تطوير البنية التحتية الخضراء التي تدمج تقنيات تخفيف الانبعاثات مع تحسين قدرة المجتمعات على التكيف مع التغير المناخي يعد من أهم أساليب التكامل بين التكيف والتخفيف. على سبيل المثال، يمكن تصميم المباني الخضراء التي تكون موفرة للطاقة، مع وجود حلول تكنولوجية للحد من الاستهلاك الزائد للطاقة، مما يساهم في التخفيف من الانبعاثات وفي ذات الوقت يساعد المجتمعات في التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

مثال: في مدينة نيويورك، تم بناء العديد من المباني التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الطاقة، وفي ذات الوقت، تم تنفيذ مشاريع الحواجز الخضراء حول المدينة لحمايتها من الفيضانات، مما يعزز من قدرتها على التكيف مع الآثار المناخية ويحد من الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الطاقة.

و. إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ:

إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ تمثل نقطة تلاقي بين التكيف والتخفيف. من خلال تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والتخطيط المكاني للحد من المخاطر، وتحسين التخزين والبنية التحتية، يمكن أن يتم تقليل الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية (التكيف) وفي ذات الوقت يتم تقليل التأثيرات على المناخ من خلال تحسين سلوكيات الاستجابة للمخاطر (التخفيف).

مثال: الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا تعمل على تكييف المحاصيل مع الظروف المناخية القاسية مثل الجفاف (التكيف) وفي نفس الوقت تساهم في تقليل الانبعاثات من خلال تقنيات الزراعة التي تستهلك كميات أقل من المياه والأسمدة الكيميائية.

ي. التعاون الدولي والشراكات العالمية:

من الضروري تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية لتبادل المعرفة والتكنولوجيا والتمويلات اللازمة لتحقيق التكامل بين التكيف والتخفيف. هذه الشراكات تساهم في دعم الدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، مما يُسهل دمج الاستراتيجيات المختلفة بشكل فعال.

مثال: الصندوق الأخضر للمناخ يعزز من التعاون بين الدول ويُقدم تمويلاً للدول النامية لتحقيق مشاريع للتكيف مع التغيرات المناخية بينما يساهم في التخفيف من آثارها من خلال تقنيات الطاقة النظيفة.

الخاتمة:

من خلال تسليط الضوء على آثار الاحتباس الحراري على حقوق الإنسان، تبين أن هناك حقوقاً أساسية معرضة للخطر وكذلك فئات معينة، مثل النساء، السكان الأصليين، والفقراء، هم الأكثر تضرراً بسبب تزايد الفيضانات، الجفاف، والعواصف الشديدة، مما يزيد من معاناتهم ويساهم في تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى ضرورة الحد من هذه التأثيرات المدمرة، تأتي استراتيجيات التكيف والتخفيف كأدوات أساسية للتصدي لهذه الأزمة. بينما يتطلب التكيف التركيز على تعزيز القدرة على الصمود أمام آثار التغيرات المناخية من خلال تطوير بنى تحتية مرنة وممارسات زراعية مستدامة، فإن التخفيف ينصب على تقليص الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري عبر الاعتماد على الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتشجيع الاقتصاد الأخضر. في هذا السياق، تمثل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً قانونياً مهماً يساعد في تكامل هذه الاستراتيجيات على الصعيد العالمي.

النتائج:

-تأثيرات الاحتباس الحراري على حقوق الإنسان تهدد عدة مجالات حيوية مثل الصحة، الغذاء، المياه، والمأوى، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.

-الفئات الضعيفة، مثل النساء، الأطفال، والمجتمعات الفقيرة، هي الأكثر تضرراً من آثار التغيرات المناخية.

-استراتيجيات التكيف والتخفيف ضرورية للحد من التأثيرات السلبية وتوفير حلول مستدامة لمواجهة التحديات المناخية.

على المستوى الدولي، تساهم التعاونات بين الدول في تعزيز المبادرات المناخية من خلال التمويل والدعم الفني، خاصة للدول النامية.

الاقتراحات:

-تعزيز التكامل بين التكيف والتخفيف: يجب أن تعمل الدول على دمج استراتيجيات التكيف مع التخفيف في السياسات الوطنية من خلال تقنيات مبتكرة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة الذكية مناخياً.

-دعم الفئات الضعيفة: ينبغي توجيه الاهتمام إلى المجتمعات الأكثر عرضة للتغيرات المناخية من خلال توفير حلول مبتكرة مثل التعليم المستدام، تقنيات الري الحديثة، وبناء مجتمعات مرنة.

- توسيع نطاق التمويل: يجب تعزيز دور الصناديق الدولية مثل الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل مشاريع التكيف والتخفيف، مع التأكيد على ضرورة توزيع هذه الأموال بشكل عادل وفعال بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون بين الدول، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في تطوير السياسات المناخية ومبادرات التكيف والتخفيف لمواجهة هذه التحديات الكبرى.
- في الختام، لا يمكن مواجهة آثار الاحتباس الحراري بشكل منفصل أو غير متكامل. يتطلب الوضع الحالي تنسيقاً عالمياً فعالاً من أجل حماية حقوق الإنسان وضمان مستقبل مستدام وآمن للأجيال القادمة.